العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الابعاد النفسية والتربوية لسياسات التأهيل في سجن الحلة الإصلاحي دراسة انثروبولوجية

الباحث .احمد جاسم هادي
ا.د سلوان فوزي العبيدي
جامعة بابل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

المستخلص

تهدف دراستنا الحالية إلى تحليل الأبعاد النفسية والتربوية الملازمة لسياسات التأهيل و المطبقة داخل سجن الحلة الإصلاحي، من خلال مقاربة أنثروبولوجية تسعى لفهم الفجوة بين البرنامج الإصلاحي الرسمي والواقع الميداني للنزلاء. ركز البحث على استكشاف آليات الضبط النفسي والتربوي وكيفية الاستجابة لها من قبل النزلاء، مع تحليل العوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر في فاعلية هذه البرامج الإصلاحية اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي (الوصف التحليلي) أسلوب دراسة الحالة، حيث تم إجراء العمل الميداني في سجن الحلة الإصلاحي. شملت أدوات جمع البيانات الملاحظة بالمشاركة والمقابلات العميقة مع عينة قصدية مكونة من (28) حالة، ضمت (18) نزيلاً و(10) من العاملين في المؤسسة، لضمان تعدد الرؤى حول العملية التأهيلية.توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن سياسات التأهيل تواجه تحديات بنيوية ناتجة عن تداخل التنظيم الرسمي مع ثقافة السجن الفرعية التي تفرض قوانينها الخاصة داخل القاعات السجنية . كما كشفت النتائج عن دور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية في إعادة تشكيل هوية النزيل النفسية، مما يؤدي أحياناً إلى إنتاج أنماط تكيف تتعارض مع الأهداف التربوية المعلنة. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير برامج تأهيلية تنطلق من فهم الخصوصية الثقافية والاجتماعية للفضاء السجني لضمان اندماج مجتمعي حقيقي.

الكلمات المفتاحية :الأبعاد النفسية، السياسات التربوية، التأهيل، سجن الحلة،

The psychological and educational dimensions of rehabilitation policies in Hilla Correctional Prison: An anthropological study

Reserch.Ahmed Jassim Hadi
Dr. Salwan Fawzi alubaydi
Department of Sociology/ College of Arts / University of Babylon

Abstract

This study aims to analyze the psychological and educational dimensions inherent in rehabilitation policies implemented within the Hilla Correctional Facility, using an anthropological approach that seeks to understand the gap between the official rehabilitation program and the inmates' lived reality. The research focused on exploring the mechanisms of psychological and educational control and how inmates respond to them, while also analyzing the cultural and social factors that influence the effectiveness of these rehabilitation programs. The study employed an anthropological approach (descriptive analysis) using a case study methodology, with fieldwork conducted at the Hilla Correctional Facility. Data collection tools included participant observation and in-depth interviews with a purposive sample of 28 individuals, comprising 18 inmates and 10 staff members, to ensure diverse perspectives on the rehabilitation process. The study reached several conclusions, most notably that rehabilitation policies face structural challenges stemming from

the overlap between the official organizational structure and the subculture of the prison, which imposes its own rules within the prison walls. The findings also revealed the role of informal social networks in reshaping the inmate's psychological identity, sometimes leading to coping patterns that conflict with stated educational goals. The study concludes that rehabilitation programs must be developed based on an understanding of the cultural and social specificities of the prison environment to ensure genuine social reintegration.

Keywords: Psychological dimensions, educational policies, rehabilitation, Hilla prison

البعد ، البعد النفسي ، البعد التربوي ، سياسة ، سياسة تأهيل ، سجن ، سجن الحلة الإصلاحي

المقدمة :-

تُعد المؤسسات الإصلاحية أحد أهم الميادين البنائية التي تعكس تقاطع وتداخل الأبعاد القانونية، والاجتماعية، والنفسية، والإنسانية في آن واحد؛ إذ لم يعد ينظر إلى دورها العقابي في الفكر الحديث على أنه مجرد أداة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية أو عزل المحكومين عن فضائهم الخارجي فحسب، بل يمتد وظيفياً ليشمل إعادة بناء وتشكيل سلوك الأفراد، وتقويم نسقهم القيمي، وتأهيلهم نفسياً وتربوياً لإعادة الاندماج الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، أصبحت دراسة السجون ومؤسسات الإصلاح تمثل مجالاً بحثياً متعدد الأبعاد، يتيح للباحثين فهم طبيعة الديناميات والعلاقات التفاعلية التي تولد داخل بيئة "المؤسسات الشاملة المغلقة"، وما تفرضه تلك البيئة من أنماط عيش، وثقافات فرعية، واستجابات سلوكية تتشكل تحت وطأة التنظيم المؤسسي الرسمي والضبط غير الرسمي وتسعى هذه الدراسة الراهنة إلى مقاربة المؤسسة السجنية العقابية من منظور أنثروبولوجي أصيل، يركز على فهم السجن بوصفه "فضاءً اجتماعياً وثقافياً" قائماً بذاته، تتداخل في بنيته النظم الرسمية المتمثلة بـ (سياسات التأهيل، والقوانين الإدارية) مع النظم والروابط غير الرسمية المتمثلة بـ (آليات التكيف، والثقافة الفرعية للنزلاء). وإن الغاية الجوهرية هنا تتجسد في رصد وتحليل الأبعاد النفسية والتربوية الكامنة وراء استراتيجيات التأهيل المطبقة داخل (سجن الحلة الإصلاحي)، واستكشاف مدى فاعلية هذه البرامج في تعديل الاتجاهات، ومعالجة الاغتراب والصدمة المصاحبة للاحتجاز، وصقل المهارات؛ بما يسهم في تقديم قراءة إثنوغرافية معمقة لطبيعة الحياة داخل هذه المؤسسة، ومدى نجاح أطرها التربوية والنفسية في كبح جماح العود الجنائي وتحقيق الإدماج الفعلي.وفي سياق ما تقدم، وفي سبيل إحاطة الظاهرة بسياج علمي ومنهجي محكم، فإن الدراسة الراهنة قد انتظمت في ثلاث فصول ، وجاء فيه الفصل الأول بعنوان (الإطار العام للدراسة) متضمناً المبحث الأول الذي استعرض العناصر الأساسية للدراسة (مشكلة البحث، أهميته، وأهدافه)، في حين حاول الباحث في المبحث الثاني تقديم ضبط معرفي ومنهجي للمفهومات المرتبطة بثقافة السجون وتأصيل استخدامها عبر تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية والإجرائية للدراسة لغةً واصطلاحاً وإجراءً.أما الفصل الثاني، فقد أفرد فيه الباحث المبحث الأول لعرض التراث والأدبيات والدراسات السابقة (المحلية، والعربية، والأجنبية) التي قاربت مجتمع السجن وظاهرة التأهيل، بينما كُرِّس المبحث الثاني لعرض التوجه المقارباتي والمنظور النظري الأنثروبولوجي والسوسيولوجي الذي انطلقت منه الدراسة ووُجِّهت في ضوئه الفرضيات.وجاء الفصل الثالث ليقدم عرضاً مفصلاً لتاريخ نشأة السجون وتطور وظائفها الاستخدامية من زاوية تجمع بين الامتداد التاريخي والتحليل الأنثروبولوجي؛ حيث استعرض المبحث الأول التطور التاريخي لنشأة المعتقلات والمؤسسات العقابية منذ العصور القديمة، مروراً بالعصور الوسطى، ووصولاً إلى الاتجاهات الحديثة، في حين تناول المبحث الثاني النظم الحديثة لتصنيفات المؤسسات الإصلاحية (المغلقة، والمفتوحة، وشبه المفتوحة). وأعقبه الفصل الرابع الذي ركز فيه الباحث على أبرز الخدمات (النفسية،

والتربوية، والتعليمية، والمهنية) التي تقدمها المؤسسة العقابية للنزلاء والتي تعكس نمط العيش والحياة اليومية داخل السجن، لينتهي هذا الفصل برصد الظواهر السلبية والانحرافات السلوكية الطارئة داخل السجون، لتكتمل الرؤية البنيوية لملامح الحياة السجنية.وفي إطار التأكيد على خصوصية الدراسة الأنثروبولوجية للسجون، ومحورية الاعتماد على المؤشرات الكيفية والتحليلات العميقة التي يمليها (منهج دراسة الحالة)،

الفصل الأول : العناصر الأساسية للدراسة

المبحث الأول: مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها

أولاً: مشكلة الدراسة

تُعدّ المؤسسة السجنية واحدة من أكثر المؤسسات الاجتماعية والتربوية تعقيداً، حيث لا تقتصر وظيفتها الحديثة على إنفاذ العقوبة وسلب الحرية، بل تمتد لتشمل إعادة صياغة الذات الإنسانية وتقويم السلوك عبر منظومة برامج نفسية وتربوية موجهة. فهي تمثل بنية تنظيمية تُمارَس فيها السلطة والضبط بشكل مؤسسي، وفي الوقت ذاته تُنتج استجابات نفسية وتفاعلات تربوية خاصة بين مختلف الفاعلين، سواء من النزلاء أو القائمين على عمليات الإصلاح والتأهيل.والمدقق في واقع المؤسسات السجنية في العراق يجد أن المشكلة الأساسية تتمثل في التناقض الحاد بين الأهداف النظرية والتشريعية الرسمية المعلنة لسياسات التأهيل (كقانون إصلاح النزلاء والمودعين العراقي) القائمة على "العلاج النفسي، والتقويم التربوي، والتدريب المهني"، وبين الواقع الاجتماعي والنفسي الفعلي الذي يُنتجه السجن كـ "مؤسسة كلية الشمول (Total Institution) " بحسب المنظور الأنثروبولوجي لإرفينغ غوفمان. فبينما تركز الخطابات الرسمية على فكرة الإصلاح، تتحول حياة النزيل اليومية داخل الجدران إلى تجربة مشحونة بالصدمة النفسية المصاحبة للاحتجاز (Prisonization)، والاغتراب، والعزلة، والخضوع لأنظمة الضبط البديلة؛ مما يخلق فجوة دراماتيكية بين شعار التأهيل التربوي وحقيقة تشظي الهوية والذات الإنسانية للنزيل.وجدير بالذكر أن الدراسات المتعلقة بالسجون العراقية، بما فيها سجن الحلة الإصلاحي، تكاد تفتقر تماماً إلى المقاربة الأنثروبولوجية الكيفية التي تتجاوز التقارير الإدارية والإحصاءات الجافة؛ فالمشكلة تكمن في أننا لا نعرف بدقة كيف تُترجم "سياسات التأهيل النفسي والتربوي" على أرض الواقع الميداني؟ وكيف تصطدم هذه السياسات بـ "الثقافة الفرعية للسجن (Prison Subculture) "التي يطورها النزلاء تلقائياً كآليات دفاعية ونفسية للتكيف مع شروط الاحتجاز؟ إن غياب هذا الفهم الإثنوغرافي المعمق يجعل برامج الإصلاح والتأهيل النفسي والتربوي تُصمَّم بفوقية ونظرية معزولة عن البيئة الحية التي تمنح التجربة السجنية معناها وتحدد مدى تقبل النزلاء لها أومقاومتهم لبرامجها وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى قراءة سجن الحلة الإصلاحي بوصفه فضاءً تتقاطع فيه البنى الرسمية للتأهيل مع الديناميات النفسية والتربوية الميدانية، للإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي كيف تتشكل الأبعاد النفسية والتربوية لسياسات التأهيل في سجن الحلة الإصلاحي، وما طبيعة التفاعل بين البرامج الرسمية للإصلاح والممارسات والروابط الثقافية اليومية للنزلاء؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة

ينبثق عن التساؤل الرئيسي للدراسة عدد من التساؤلات الفرعية المعمقة التي توجه الجهد الميداني الإثنوغرافي، وهي:

1-ما السياق التاريخي والتطوري للمؤسسة السجنية، وكيف تحولت وظيفتها من الانتقام والردع إلى الأبعاد الإصلاحية والنفسية والتأهيلية الحديثة؟

2-ما هي ملامح وسياسات التأهيل النفسي، والتربوي، والمهني المعتمدة رسمياً في سجن الحلة الإصلاحي، وما هي الأطر البنائية المنظمة لها؟

3-كيف تؤثر بيئة الاحتجاز وشروط العيش المفروضة في سجن الحلة على التوازن والاستجابات النفسية للنزلاء (مثل مستويات القلق، والاغتراب، وصدمة السجن)؟

4-كيف تتشكل "الثقافة الفرعية للنزلاء" وآليات تكيفهم غير الرسمية داخل السجن، وهل تتكامل مع البرامج والسياسات التربوية الرسمية أم تشكل عائقاً بوجهها؟

5-ما أبرز الظواهر السلبية والضغوط البنائية داخل السجن (كالعنف، والعلاقات غير الرسمية، والاتجار، والإحباط النفسي)، وكيف تؤثر على كفاءة البرامج الإصلاحية المطبقة؟

6-ما هي الاستراتيجيات النفسية والتربوية المتبادلة (بين إدارة السجن والنزلاء) للضبط والحد من هذه الظواهر السلبية وتحقيق التوافق؟

7-ما هي الإسهامات والمقترحات الواقعية التي يمكن أن يقدمها المنظور الأنثروبولوجي الكيفي لتطوير برامج إعادة التاهيل و الدمج الاجتماعي وتقليل معدلات العود الجنائي؟

8-تكتسب الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من خلال مواءمتها المباشرة لمتغيرات ثالثاً: أهمية الدراسة التأهيل النفسي والتربوي في المجتمع العراقي على النحو الآتي

الأهمية العلمية (المعرفية)

1-تقديم مقاربة أنثروبولوجية ميدانية رائدة تقرأ السجن ليس كبناء أمني، بل كنسق ثقافي واجتماعي ديناميكي، مما يسهم في سد فجوة معرفية واضحة في المكتبة العربية والعراقية التي نادراً ما تناولت الأبعاد النفسية والتربوية للسجون بمنظور إثنوغرافي كيفي.

2-إثراء حقل "الأنثروبولوجيا الجنائية" وأنثروبولوجيا المؤسسات الشاملة عبر فحص عمليات "إعادة التنشئة (Resocialization) "الاجتماعية وبناء الهويات البديلة تحت وطأة العزل والضبط.

الأهمية العملية (التطبيقية)

3-تمكين صانعي القرار والقائمين على إدارة السجون في وزارة العدل العراقية ودائرة الإصلاح من امتلاك فهم واقعي وعميق مبني على المعايشة، مما يساعد على إعادة صياغة برامج التأهيل لتكون متطابقة مع الاحتياجات النفسية والتربوية الحقيقية للنزلاء بدلاً من النماذج النظرية الجافة.

4-الكشف عن آليات التكيف الثقافي والنفسي غير الرسمية للنزلاء، مما يتيح للإدارة والمصلحين رصد بؤر التوتر ومصادر الإحباط النفسي قبل انفجارها، والحد من الظواهر السلبية (العنف، تعاطي المخدرات، الانحراف) بوسائل تربوية وقائية علمية.

5-المساهمة في تحسين بيئة التأهيل من خلال تسليط الضوء على الضغوط النفسية والمهنية التي تواجه الكوادر الإصلاحية والتربوية والنفسية العاملة في سجن الحلة، مما يدعم تطوير أدائهم المهني.

6-المساعدة في تصميم برامج رعاية لاحقة وإعادة إدماج مجتمعي تتسم بالواقعية، وتأخذ بالاعتبار طبيعة التغيرات القيمية التي طرأت على النزيل في بيئة السجن، بما يضمن تقليص نسب العود الجنائي وحفظ السلم المجتمعي.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الميدانية عبر أدواتها الأنثروبولوجية إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة

1-التعرف على التطور التاريخي والنظري للمؤسسات العقابية ورصد تحولاتها البنائية نحو تبني الأبعاد التأهيلية والنفسية.

2-تشخيص واقع سياسات التأهيل (النفسية، والتربوية، والتعليمية، والمهنية) القائمة فعلياً في سجن الحلة الإصلاحي وتحليل أطرها الإدارية والقانونية.

3-الكشف عن الاستجابات النفسية للنزلاء الناجمة عن العزلة وظروف الاحتجاز، وفهم استراتيجياتهم الذاتية في التكيف المعيشي والنفسي.

4-تحليل الثقافة الفرعية والبناء الاجتماعي غير الرسمي داخل السجن، وتحديد مدى تأثير الرموز واللغة المبتكرة وقوانين النزلاء على تقبلهم للقيم التربوية الإصلاحية.

5-رصد وفحص الظواهر السلبية الحادة داخل مجتمع السجن (كالعنف والاتجار والانحراف السلوكي)، وتحليل مسبباتها النفسية والاجتماعية وأثرها المعيق لسياسات التأهيل.

6-استكشاف وفهم آليات الضبط التربوي والنفسي المعتمدة من قِبل إدارة السجن والنزلاء لإدارة الصراعات والتوترات اليومية داخل الفضاء المغلق.

7-تقديم رؤية أنثروبولوجية تطبيقية ومقترحات علمية نابعة من الميدان لدعم بناء سياسات عقابية وإصلاحية عراقية تتسم بالواقعية الفعالة وتحد من العود للجريمة.

المبحث الثاني : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

البعد لغة: يقول ابن منظور: (خلاف القرب وقد بَعُد بالصنم بعداً فهو بعيد، اي مُتَبعد وابعدهُ غيره وبَّعد تبعيداً والبعد: الهلاك واتبعد فلان اي تنحى بعيداً وجاوز الحد ويقال في الدعاء عليه ابعده الله وبعد: نقيض قبل وهو ظرف مبهم يفهم معناه بالإضافة لما بعده [1 : 89]
والبعد: اتساع المدى ويقال للرجل ذو بعدة اي ذو حزم[133:2] ، ومما تلحظ ان المعطى المعجمي للمفردة البعد تعني (خلاف القرب، الهلاك، نقيض قبل، اتساع المدى، الحزم)
البعد اصطلاحاً:(البُعْد) :هو كل ما يكون بين نهايتين غير متلاقيتين ، وهو امتداد أما قائم بجسم وهو عَرَض، وإما بنفسه وهو جوهر مجرد ، ويسمى بالبعد الفطور والفراغ المفطور، والخلاء. [3 : 160]
البعد النفسي : وهو خاص بالوظائف المعرفية والحالة الانفعالية، والإدراك العام للصحة، والصحة النفسية، والرضا عن الحياة والسعادة.[353:4]

البعد التربوي اصطلاحاً :- مجموعة الممارسات والقيم والمؤثرات الموجهة لتطوير شخصية المتعلم معرفياً، وجدانياً، ومهارياً. وهو يمثل الأهداف الإنسانية والاجتماعية للعملية التعليمية التي تهدف إلى تأهيل الفرد للتكيف مع بيئته، واكتساب السلوكيات الإيجابية، وتنمية قدراته بما يخدم المجتمع[1:5] .

السياسة لغة :-أصل كلمة سياسة مشتقة من الفعل ساس يسوس بمعنى: دبر أمور الناس، يقال :سست الرعية سياسة: أمرتهم ونهيتهم، وساس الأمر سياسة: قام به[6 : 107].وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم، وسوس الرجل أمور الناس: إذا ملك أمرهم والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، وهي فعل السائس، يقال: يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها،[7 :429 -430]والوالي يسوس رعيته، وسوس له أمرًا ، أي : روضه وذلله وكلمة السياسة لم ترد في القرآن الكريم مطلقًا، وإنما ورد ما يدل عليها، كالملك، والتمكين والاستخلاف، حيث وردت هذه المفردات في سور المائدة والأعراف ويوسف والقصص وغيرها .

السياسة اصطلاحا :- قال ابن نجيم رحمه الله: السياسة هي القانون الموضوع لرعاية الآداب، والمصالح، وانتظام الأحوال[76:8]وقيل: السياسة هي: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل [9: 15]وقيل هي :حياطة الرعية بما يصلحها لطفًا أو عنفًا [10: 302]وقال النبهاني: السياسة: رعاية شؤون الناس داخليًا وخارجيًا، وتعني نظام الحكم وجهاز الدولة، وتعني علاقة الناس وعلاقة الأمة بغيرها من الأمم، وهو ما اصطلح على تسميته بالسياسة الداخلية والخارجية[5:11]

التأهيل لغة : يعني مساعدة الشخص وخدمته، ويقابلها في اللغة الانجليزية كلمة (Rehabilitation، واصطلاحاً يعني مساعدة الشخص العاجز على التكيف، أو العمل على إعادة تكييفه، وهو يعني بذلك عملية تنشئته وإعداده وفق ما تستدعيه خدمته ليتمكن من استعادة قدراته وقواه التي فقدها.[1:12]
ويعرف تأهيل السجين بكونه كافة الوسائل المعتمدة داخل المؤسسة العقابية، والتي من شأنها أن تصقل شخصية المحكوم عليه بالسجن[13 :1]، وإعادة توجيهه نحو الحياة السوية. وبعبارةأخرى هو خلق الشعور لدى المحكوم عليه بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه المجتمع، والمحافظة على ما لديه من إمكانيات بدنية وذهنية، ثم تنميتها أو محاولة خلقها إن لم تكن موجودة[14 : 121]

السجن
لغةً:
السجن السجن الحبس، والسَّجْنُ، بالفتح: المصدر. سَجَنَه يسجُنُه سجناً أي حبسه. قال تعالى: (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ). والسِّجْنُ: المَحْبِسُ فمن كسر السين فهو المحبس وهو اسم، ومن فتح السين فهو مصدر سَجنه سَجْناً. وفي الحديث: "ما شيءٌ أحقّ بطولِ سَجْنٍ من لسان". والسَّجَّانُ: صاحبُ المَنْجَنِ. ورجل سجينٌ: مَسْجُون، وكذلك الأنثى بغير هاء[15 : 131] ومن المصطلحات التي تُستعمل في السجون هي السجان: صاحب السجن، والرجل سجين محبوس، وكذلك الأنثى من بغير هاء، والجمع سجناء وسجنى وقال اللحياني: المرأة سجين وسجينة أي مسجونة من النسوة، سجنى، وسجائن ورجل سجين في قوم سجنى، وسجين فعل من السجن [526:16]

السجن اصطلاحاً (قانوناً): (prison) هو المكان المخصص لتنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية السالبة للحرية[27:17]وهو أيضاً المكان الذي يسجن فيه المحكوم عليهم لارتكابهم الذنوب واقتراف الجرائم التي تستوجب السجن ويعترفون بارتكابها أو يتهمون بها فقط [508:18]. والسجن مفهوم قديم، وقد وردت الإشارة إليه في القرآن الكريم في سورة يوسف (عليه السلام) بآيات عدة منها: (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، (قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ)-32] 25:19 ويعرف السجن أيضا هو كل مكان يحجز فيه السجناء أو يجدون فيه ويشمل الإصلاحيات والمواقف والتسفيرات التي تقدمها المديرية العامة للسجون [20: 410]

الفصل الثاني : النظريات المفسرة لموضوع الدراسة المبحث الأول : نظرية التفاعل الرمزي

تقوم التفاعلية الرمزية على ثلاث فرضيات أساسية صاغها هربرت بلومر: أولاً، أن البشر يتصرفون حيال الأشياء بناءً على ما تعنيه تلك الأشياء لهم ثانياً، أن هذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، ثالثًا، أن هذه المعاني يتم تداولها وتعديلها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها وبذلك، فإن الرموز (كاللغة والإشارات) تلعب دوراً أساسياً في خلق وإضفاء معاني على الموضوعات الخارجية، وهي وسيلة الذات للتعرف على العالم.[21 : 197] وفي سياق ما تقدم، تلعب اللغة هنا دورًا محوريا ويحدث من خلالها التواصل والتفاعل الانساني الذي عبره وفي اثناء التفاعل الانساني نستخدم اللغة للتعبير عن المعنى حيث يتفهم افراد المجتمع بعضهم البعض عن طريق الكلمات التي ينطقونها لذلك يمكننا القول ان اللغة هنا هى بمثابة ناقل للمعنى فاللغة تحمل المعنى وتشكله وفق السابق . 22 : 15]]

ويميز "هربرت ميد" وفق هذا الفهم الذي يبديه للفهم بين نوعين من التفاعل الذي يحدث على صعيد الواقع الاجتماعي هما التفاعل غير الرمزي والتفاعل الرمزي الاول هو مجرد استجابة لافعال الاخرين دون فهمها أو اضفاء أي معنى عليها، اما الثاني فيشير إلى فهم طرائق التفاعل مع المعاني الكامنة خلف اشكال الفعل والسلوك الانساني، فاللغة والرموز على حد تعبير "هربرت ميد" إذًا هى الوسيلة التي من خلالها يستطيع المرء فهم العالم المحيط به ويضفي عليه معاني معينة وهى الوسيلة التي تحقق الترابط البشري أي بمعنى آخر انها وسيلة الذات للتعرف إلى العالم من خلال الدور الذي تؤديه في خلق واضفاء معان خاصة للموضوعات الخارجية ؛ فالتفاعل الرمزي إذًا يرمي إلى علاقة مستمرة بين افراد المجتمع عبر اللغة المشتركة، وبمعنى آخر لما كان لكل اشارة فعل خاص يدل على سلوك معروف من قبل المجتمع، فإن الفهم المشترك من قبل الناس لهذه الامور والاشارات تدفع الفرد لكي يستجيب مباشرة للاشارات المشتركة التي تصدر عن الآخرين بوصفها تحمل المعاني الاجتماعية نفسها التي يفسرها الآخرون [23 : 58-59]إنه حسب هذه الارضية، ترتكز التفاعلية الرمزية في مقوماتها على الذات الفاعلة داخل السياق الاجتماعي كموجه للتحليل، إذ تعتبر الانسان مجموعة ذوات تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج مواقف معينة من خلال العملية الاتصالية التي تكون بين مرسل ومستقبل ويرى "كولي" في هذا الصدد انه يجب ان تكون لدينا فكرة شخصية تفصيلية ايضًا عن أنفسنا وهو ما أطلق عليه (مرآة الذات) حيث يوجد مرآة اجتماعية، نرى فيها أن الناس يقبلونا أو يرفضوننا. [24: 166]ولئن كانت الذات تعرف بانها حصيلة خبرات الفرد الناتجة عن تفاعله مع الاخرين في وقت معين وفي مجتمع معين وتكون على مستوى معين من الشيوع والانتشار، فإن المدقق في ذلك يجد انها تختلف عن مفهوم الهوية الاجتماعية التي تشير إلى ارتباط الفرد بالمعايير الاجتماعية والقيم الثقافية حتى يصبح النظام الاجتماعي لمجتمع معين ووقت معين منصهرًا في كينونة الفرد والجماعة اثناء تفاعلاتهم مع الأخرين بما تحمله هذه التفاعلات من معاني وتصورات ذهنية ذات دلالة ومغزى.[25 : 84]وبقول آخر فالذات هنا هى بمثابة الجهاز العام المشترك والمركزي لكل الانشطة الواعية لقوى الانسان والمنظمة له وبالتالي فهى كيان شفاف قادر على الانعكاس الذاتي فهى تدرك العالم وتدرك نفسها كذلك وتدرك نفسها في اثناء ادراكها للعالم والغير فهى كيان ضروري للفهم والتعامل فلابد ان نفترض بالضرورة انها موجودة وذات وجود ؛ والذات التي تشير إليها النظرية هنا هى الذات الفاعلة التي ترتبط بعالم الرموز وتحمل دلالات قرارية للمشار اليه فهى جوهر عملية التفاعل الانساني إذ تحمل في طياتها تفسيرات ومعاني هائلة للموضوعات، وتظهر هذه المعاني بصورة تلقائية أثناء عملية التفاعل، كما يتحدث التفاعليون عن مفهوم "إيواء الذات"، وهي العملية التي تتيح للفرد خلق توافق بين ذاته وذوات الآخرين عبر مجموعة من المعاني المتفق عليها، مما يجعل السلوك اجتماعيًا وشاملًا يتجاوز الرغبات الفردية. [26 : 31]

الفصل الثالث :- نشأة السجون وتطور النظم العقابية

المبحث الأول : التطور التأريخي لنشأة السجون

يصعب تحديد نشأة السجون من حيث الزمان والمكان بدقة، وذلك نظرًا لحداثة الاهتمام البحثي بهذا الموضوع، حيث انصبّ التركيز في معظمه على الأبعاد الاجتماعية والنفسية للمؤسسة العقابية، أكثر من تتبّع مسارها التاريخي. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى السجن بوصفه نتاجًا لسيرورة تاريخية طويلة ومعقدة، تشكّلت عبر تفاعلات متعددة داخل أنظمة سياسية وثقافية متباينة، وعلى امتداد حقب زمنية مختلفة، ما أكسبه خصائص ووظائف متغيرة، وعليه، فإن تتبّع التطور التاريخي لمؤسسة السجن يكشف عن كونها تمثل طورًا تحوليًا في أنماط العقاب، انتقلت فيه المجتمعات من أشكال العقوبة الأولية إلى صيغ أكثر تنظيمًا ومأسسة.وجدير بالذكر هنا أن السجن هنا هو مكان الحبس أو المحبس ويتمحور المفهوم حول الإمساك بالفرد وسلبه حريته وحرمانه منها وعرقلة حركته وإجباره وإكراهه على البقاء في مكان معين منقطعًا عن ذويه وأهله وحدده الباحثين في ثلاثة عناصر سلب الحرية وتعطيل الحركة والإقامة الجبرية، واعتبر "دوركايم" السجن ضرورة اجتماعية لتفعيل مقتضيات الضبط الاجتماعي وحماية معايير العقل الجمعي لذلك تحظى المؤسسة السجنية دائما بهمية قصوى.[94:27]وقد مارست شعوب وحضارات العصور القديمة عقوبات تجاه أعدائها أو الخارجين عن القانون اتصفت بالقسوة والعنف، استخدمت فيها السجون بشكلها الأولي بهدف التنكيل والتعذيب أو بهدف الحصر لمنع الهرب لحين تنفيذ العقوبات الجسدية فيهم، ولم يكن بالمعني الذي عرف به فيما بعد، وهو مكان لسلب الحرية، وقد يستخدم بهذا المعني في بعض الأحيان لأغراض سياسية] [9:28- 10ولم تُبْنَ للسجون أبنية خاصة في ذلك الوقت، وإنما كان يخصص لها قلاع وحصون أو أبراج قديمة، أو غرف وقاعات أو دهاليز تطلق للمسجونين فيها حرية لقاء زوارهم، أما أصحاب الجرائم الكبيرة، فقد ذكر "سقراط" أنهم كانوا يودعون دهاليز مظلمة أو حفر عميقة رطبة مضرة بالصحة، وكان يُحشد فيها أعداد كبيرة تفوق سعتها، كما كان الرجال والنساء يسجنون معًا، ولم يتبع نظام للعزل، كما أن مدة حجزهم كانت غير محددة.[29: 50-51]ولم يشر الدارسون إلى وجود السجن كمؤسسة عقابية في العراق ولكنهم أجمعوا على وجود نظام تشريعي خاص يقيم العقاب على مبدأ قانون القصاص أو المثلة وهي قطع أو إتلاف أحد أجزاء الجسم، وهو الجزاء العادي للاعتداءات البدنية المخلفة لعاهات، والقصاص العادل في كثير من الشرائع القديمة[285:30] وقد كان البابليون يحبسون أسراهم حبسًا غير طويل المدى ثم يلقونهم في الجب مع الأسود التي تتغذى عليهم، واشتهر الآشوريون بالقسوة العسكرية، فكانت العقوبات عندهم تتراوح بين العرض على الجماهير والأشغال الشاقة والجلد بالسياط وجذع الأنف وصلم الأذنين والإخصاء وقطع اللسان وسمل العينين وقطع الرأس والخزق بخوزقة الأسير وقطع يديه ورجليه، أما عن السجون عند العرب في العراق قبل الإسلام، فقد اتخذ المناذرة حكام الحيرة السجون، ومن أشهر سجونهم سجن الصنين وسجن التوبة [31: 208]وكان لهذه السجون موظفون أوكل إليهم مهمة المحافظة على السجون ومراقبة السجناء لمنعهم من الهروب، وتنفيذ عقوبات التعذيب أو القتل عليهم عند صدور الأمر بذلك، ويلاحظ أن السجين عند المناذرة ومن عاصرهم كان يعامل معاملة سيئة وقاسية [32:14-15]

وقد اتخذ "النعمان بن المنذر" العديد من السجون، وردت بأسماء متعددة، وقد تكون مسميات لسجن واحد وقد تكون جميعًا عرفت وجودًا حقيقيًا، وآوت بين جنبيها من آوت من أشهرها حبس اتخذه بالقرب من الحيرة عرف بـ "الثوية"، والذي كان مخصصا للسجن المؤبد أو لمن يراد قتله؛ فالثوي هو المحبوس والأسير، وثوى الرجل قبر، وفي ذلك دلالة على طول الإقامة، ومنه قولهم ثوى بمعنى هلك [33:200]وكان لدي الغساسنة (حكام الشام) سجون، فقد ورد سجن اثنين من أهل مكة في الجاهلية في سجونهم، وهما "سعيد بن العاص" و "عثمان بن الحارث" حيث أودعا سجن ملك الغساسنة "عمرو بن جفنة الغساني الأزدي" (٢٥٦-٢٧٠م) [34: 289] وبحسب ذلك فقد تفاوتت السجون في شبه الجزيرة العربية بأشكالها وأوضاعها وإدارتها حسب مكانها، ففي المدن والحواضر كان سادة الأسر في مكة يعاقبون المخالفين والخارجين على الطاعة بحبسهم في بيوتهم، والسبب هو أنه لم تكن في مكة حكومة مركزية بالمعني المعروف، وكان المحبوس يربط بالسلاسل، فلا يخرج ولا يغادر مكانه[35:72-73] وفي بداية ظهور الإسلام حبس زعماء قريش بعض من أسلم، فقد

حبسوا "عثمان بن عفان" ﷺ حين بعثه الرسول ﷺ برسالة إلى مكة.[37:36] وقد اشتهر في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام سجنان، أحدهما في مكة يسمي النفيع، كان "الحارث بن عبيد بن مخزوم" يحبس فيه سفهاء قومه، وهو في أحد جبال مكة، والثاني في المدينة، وهو سجن ابن سباع، وكان دارا لعبد الله بن سباع بن عبد العزي[59:37] أما القبائل العربية فقد كانت بحكم حياة البادية تعتمد على الأسر لمدة زمنية محددة، إذ لم يكن لها سجون، بسبب طبيعة حياتهم المعتمدة على الترحال[38: 107]ويمكننا الكشف عن ذلك التطور عبر عدد من المراحل التاريخية المتعاقبة، تبدأ بالعصور القديمة، مرورًا بالعصور الوسطى ومرحلة الحضارة الإسلامية، وصولًا إلى العصر الحديث، حيث شهدت المؤسسة السجنية في السياق الأوروبي تحولات نوعية أعادت تشكيل بنية السجون ووظائفها، وامتدت إلى استحداث أنماط معاصرة مثل السجون الذكية.

أولا: السجون في العصور القديمة:في العصور القديمة لم يكن هناك تنظيم قانوني للمؤسسات السجنية، واقتصرت غاية العقوبة على الانتقام الفردي من خلال الثأر لدى القبيلة والأسرة، ثم تطور إلى الانتقام الجماعي تحت إشراف العشيرة أو الجماعة وبمرور الوقت تحول الانتقام الجماعي إلى انتقام ديني، واعتبرت الشعوب آنذاك العقوبة كفارة دينية، ترفع غضب الآلهة، وهذا في ظل نظام القبيلة التي تتكون من مجموعة من العشائر، وهذا محاولة لإرضاء الشعور الديني [128:39]كما كانت العقوبة آنذاك تسلط على بدن المجرم بمعنى أنها لم تكن في حاجة للسجون المتعارف عليها حاليا، لأن تقييد الحرية أو سلبها لم يكن معروفًا كعقوبة حينها، واستخدمت السجون لإيواء من حكم عليهم بعقوبات بدنية، انتظارًا لموعد تنفيذها، وايواء من اقترفوا الجرائم انتظارا لمحاكمتهم، وهذا بالإضافة إلى أنها تستخدم لأغراض سياسية تعتقل كل من شكل تهديدًا لسلطان الحاكم، وكانوا يودعون في السجون لمدد غير محددة [40 : 15]

ثانيا: السجون في العصور الوسطى:لم تحض السجون في العصور الوسطى باهتمام الدول والملاحظ ان الدولة كانت تخصص منشآت قديمة كالحصون والقلاع كاماكن يوضع فيها السجناء بهدف شل حركتهم وبالتالي منعهم من الفرار حتى يتم اتخاذ ما يلزم في حقهم [41: 195]وكانت عبارة عن مباني مظلمة تمارس فيها شتى أنواع التعذيب والتنكيل بالمحكوم عليهم، وتميزت بعدم مراعاة النواحي الإنسانية، كما لم يكن هناك فصل بين الرجال والنساء في السجن، أما في ما يخص الجزاء الجنائي فقد انعكس الجانب الديني على العقوبة، أين ظهر الاتجاه إلى التخفيف من قسوة العقاب، وذلك باستبعاد صور العقوبات المبالغ في شدتها، ونبد وسائل التنفيذ المنطوية على القسوة، وعلى هدا فقد أضفى التفكير الكنسي في العصور الوسطى فكرة إصلاح الجاني وتأهيله كهدف يحد من غلو فكرة التكفير، وقد تركت المسيحية أثرا واضحا على الكثير من قواعد التجريم، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بالمشاعر الدينية، ولعل الفضل كذلك في المساواة بين البشر وقضت على الطبقية بين الأفراد، والتي كان لها أثرها عند تطبيق العقوبة- 414] [413:42واعتبرت الكنيسة أن الجريمة هي معصية أو خطيئة جزاؤها عقوبة تتناسب مع تلك الخطيئة، غايتها التكفير عن هده المعصية، وإصلاح نفسية المذنب عن طريق التوبة، وعليه فلا مبرر لقسوة العقاب، ولها الفضل في مهاجمة عقوبة الإعدام التي كانت سائدة من قبل [21:43] وظلت السجون هكذا إلى أن عرفت تطورًا نسبيًا في عهد الحضارة الفرعونية والأشورية حيث تم اعتمادها كمنشأة والحبس فيها وكلها تتقاسم الوصف بالتعذيب وفي عصر النهضة الأوربية ظلت السجون في القلاع والأبراج وشهدت المؤسسة السجنية ظروفاً قاسية للغاية؛ حيث كانت تقع غالباً في القلاع والأبراج المحاطة بالخنادق المائية، وتضم زنزانات مظلمة ورطبة تحت الأرض يُحبس فيها المتهمون دون معرفة جرائمهم أو مدة سجنهم، كانت هذه السجون بمثابة مقابر جماعية يكدس فيها السجناء، كما استُخدمت السفن القديمة في الموانئ كسجون في بعض الدول مثل فرنسا، ومع مرور الوقت، ظهرت محاولات للإصلاح مثل "دار الإصلاح" (House of Correction) في بريطانيا عام 1553 التي هدفت إلى إخضاع السجناء للعمل والنظام، وتأثرت هذه الحركة بالوازع الديني في دول مثل هولندا ، وبعد الثورة الفرنسية وانتشار قيم حقوق الإنسان، بدأت مرحلة جديدة من

الإصلاح قادها "جون هوارد" في بريطانيا، حيث طوّر نظام الزنزانات الانفرادية لعزل المحكومين عن مفاسد السجون، وهو النظام الذي عُرف لاحقاً بـ "نظام بنسلفانيا" في الولايات المتحدة [39:44 - 40] ففي المجتمعات القديمة كما سبق ان اشرنا، قامت فكرة المؤسسات العقابية على حرمان الفرد من حقه الجوهري في الوجود كعضو فاعل، وذلك عبر احتجاز حريته في بيئات تفتقر لأدنى المعايير الإنسانية، مما جعل السجن فضاءً للقسوة البدنية بدلاً من الإصلاح ، ومع حلول القرن الثالث عشر، لعبت المؤسسة الدينية (الكنيسة) في أوروبا دوراً محورياً في تحويل مسار العقوبة؛ فبسبب منع الكنيسة لعقوبة الإعدام، لجأت إلى العزل كبديل عقابي يهدف إلى فصل الجاني عن المجتمع، وهو ما يمثل تحولاً في النظرة الثقافية للعقاب من التخلص الجسدي النهائي إلى الإقصاء الاجتماعي؛ لقد تجسدت وظيفة السجن في تلك الحقبات كآلية للردع المتمثل في تعذيب الجسد ـــعبر الحجز الانفرادي أو الأشغال الشاقةـــقبل أن تتطور تدريجياً لتصبح مؤسسات تعيد صياغة السلوك عبر الفصل بين الفئات (كبار وصغار، رجال ونساء) وتقديم التوجيه الديني، مما يشير إلى بداية ظهور مفهوم "الإصلاح" داخل البنية العقابية.[45: 51]اظهر دراسة السجون في العصور الوسطي نموذجًا أنثروبولوجياً لكيفية تطور السجن كفضاء لعزل الجسد والتحكم فيه، حيث تحولت هذه الفراغات الجوفية من مخازن إلى "جحيم أرضي" يتكون من ثلاث طبقات تحت الأرض، صُممت لتكون بمعزل تام عن الضوء والهواء، ومن منظور أنثروبولوجي، يمثل السجن هنا أداة لسحق الكرامة الآدمية عبر مأسسة الإهمال والعنف؛ فالسجين، سواء كان مجرماً محلياً أو أسيراً أجنبياً، يُختزل وجوده في جسد مقيد بالسلاسل والأصفاد، ومجبر على التعايش مع الظروف الغير ادمية، كما يكشف التطور التاريخي لهذه السجون عن استخدام أدوات تعذيب وتقييد معقدة مثل "الكندرة" (قضبان حديدية سميكة لتقييد الأرجل)، مما يحول المكان إلى مساحة ضيقة ومزدحمة تزداد قسوتها في الصيف مع اشتداد الحر؛ إن هذه البيئة السجنية لم تكن مجرد مكاناً للاحتجاز، بل كانت فضاءً يُمارس فيه الضبط الاجتماعي والسياسي، حيث كان الأسرى الإسبان والبرتغاليون ينتظرون فداءهم وسط ظروف بؤس شديدة، مما يعكس كيف استُخدم المكان والجسد كأدوات في الصراعات والقوى السياسية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.[46: 9]وبحسب ذلك فقد تعكس السجون في العصور القديمة والوسطى منظوراً أنثروبولوجياً عميقاً حول كيفية تعامل المجتمعات مع "المنبوذ" أو "المنحرف"، وتفسير المؤسسة السجنية باعتبارها كآلية للإقصاء الاجتماعي، وربط العقوبة بالبنى الثقافية والدينية، وإبراز التحول من العقاب الجسدي إلى الإصلاح والتأهيل حيث لم تكن مجرد جدران مادية، بل كانت أداةً لعزل الجاني اجتماعياً ومكانياً عن النسق المجتمعي

ثالثا :السجون في العصر الحديث :شهدت هذه المرحلة ظهور عدة تيارات فكرية عُرفت بالمدارس الفقهية الجديدة، وكان لذلك انعكاس واضح على النظام القانوني بصفة عامة وعلى مفهوم العقوبة بصفة خاصة، فالحركة الإنسانية الكبرى التي أفرزتها حضارة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمدت الفكر الإنساني بطاقات فكرية جديدة للتعامل مع الإنسان بأسلوب إنساني يعيد الثقة بآدميته ويثمن حقه في العيش الحر والحياة الكريمة، ويجنبه الألم الناشئ عن العقاب إلى الحد الأدنى من المعاناة.[179:47] وقد جاءت هذه المدارس الفقهية متنوعة ومتفاوتة في درجة ونوعية الأفكار الإصلاحية، ابتدءا بالمدرسة التقليدية وانتهاء بمدرسة الدفاع الاجتماعي الجديد للمستشار الفرنسي: مارك انسل، حيث جاءت هده المدارس معلنة الثورة على أساليب التعذيب والانتقام والحد من قسوة العقوبات المطبقة، والتغيير في أساليب التنفيذ العقابي والاتجاه إلى الهدف الإصلاحي[48: 415 416-] وفي امتداد لهذا التطور، شهدت السجون الأوروبية في العصر الحالي انتقالًا واضحًا من مجرد أماكن لتنفيذ العقوبة إلى مؤسسات إصلاحية تقوم على فلسفة إعادة الإدماج الاجتماعي، حيث تبنت أغلب التشريعات الأوروبية مفهوم المعاملة الإنسانية للسجين وربطت تنفيذ العقوبة باحترام الكرامة الإنسانية، وذلك انسجامًا مع قواعد حقوق الإنسان والمعايير الصادرة عن مجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان [49: 411] وقد انعكس هذا الاتجاه في تصميم المؤسسات العقابية الحديثة التي تراعي الجوانب الصحية والنفسية والتعليمية، مع توفير برامج التأهيل المهني والتكوين داخل

السجون بما يسمح بإعداد السجين للعودة إلى المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة.[50 :522]كما اتجهت بعض الدول الأوروبية إلى تخفيف مظاهر القسوة التقليدية داخل المؤسسات العقابية، فظهرت نماذج لسجون مفتوحة أو شبه مفتوحة، خاصة في دول شمال أوروبا كالنرويج وفنلندا، حيث يعتمد النظام العقابي على تقليل العزلة، ومنح النزيل قدرًا أكبر من الاستقلالية في الحياة اليومية، بما يساهم في خفض معدلات العود إلى الجريمة وتعزيز فعالية الإصلاح العقابي ،[51: 244] ويلاحظ أن هذه النماذج الحديثة ترتكز على فكرة أن الحرمان من الحرية هو العقوبة الأساسية، ولا ينبغي أن تضاف إليه معاناة أخرى تمس كرامة الإنسان أو حقوقه الأساسية .[52 : 289]وفي المرحلة الأحدث من تطور المؤسسات السجنية، ظهر ما يعرف بالسجون الذكية، وهي مؤسسات عقابية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية في إدارة الحياة السجنية وتحقيق الأمن الداخلي، من خلال استخدام أنظمة المراقبة الذكية، والكاميرات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وأجهزة التعرف البيومتري، وأنظمة التحكم الإلكتروني في الأبواب والحركة داخل المؤسسة العقابية [53: 188] وقد بدأت عدة دول أوروبية، مثل هولندا وألمانيا والمملكة المتحدة، في إدخال هذه الأنظمة بهدف رفع مستوى الأمن، وتقليل الاحتكاك المباشر الذي قد يسبب التوتر أو العنف داخل السجون، وتحسين كفاءة الإدارة العقابية .]
[354:54وتتميز السجون الذكية أيضًا بتطوير وسائل التواصل والخدمات داخل المؤسسة العقابية، حيث أصبح من الممكن استخدام المنصات الرقمية للتعليم عن بعد، والمتابعة الصحية الإلكترونية، وإدارة ملفات النزلاء بصورة رقمية دقيقة، الأمر الذي يسهم في تحقيق سرعة التدخل وتحسين برامج التأهيل والإصلاح]
[472:55كما تسمح هذه الأنظمة بتتبع سلوك النزيل بصورة مستمرة، بما يساعد الإدارة العقابية في إعداد برامج فردية للإصلاح تتناسب مع شخصية كل نزيل وخطورته الإجرامية[367:56] وعليه، فإن تطور السجون في أوروبا المعاصرة يعكس انتقال الفكر العقابي من مجرد التنفيذ التقليدي للعقوبة إلى نموذج مؤسسي يجمع بين الأمن، والتأهيل، والتكنولوجيا، في إطار احترام حقوق الإنسان وتحقيق الغاية الإصلاحية للعقوبة [315:57] .وفي سياق توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في السياسة العقابية، برز السوار الإلكتروني بوصفه أحد أهم البدائل المعاصرة قصيرة الاحتجاز أو المكملة له، إذ يقوم على إخضاع المحكوم عليه أو الخاضع للمراقبة إلى نظام تتبع إلكتروني يتيح للسلطات المختصة مراقبة وجوده في نطاق مكاني محدد، والتأكد من التزامه بالشروط والقيود المفروضة عليه. ويستند هذا النظام إلى فكرة الحد من اللجوء إلى الإيداع التقليدي في المؤسسات العقابية، ولا سيما بالنسبة لبعض الفئات التي لا تمثل خطورة إجرامية مرتفعة، أو في الحالات التي تكون فيها المصلحة الإصلاحية أرجح من العزل الكامل داخل السجن، وقد اتجهت عدة دول أوروبية إلى التوسع في هذا النظام باعتباره وسيلة تحقق قدرًا من التوازن بين متطلبات الرقابة القانونية وضرورات المحافظة على الروابط الأسرية والاجتماعية والمهنية للمحكوم عليه، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للاحتجاز التقليدية.[311:58]ويتميز نظام السوار الإلكتروني بأنه يعكس تطورًا في فلسفة التنفيذ العقابي الحديثة، حيث لم يعد التركيز منصبًا فقط على عزل الجاني داخل فضاء مغلق، وإنما امتد إلى ابتكار صور أكثر مرونة للرقابة، تتيح تنفيذ العقوبة أو التدبير في الوسط الاجتماعي مع إبقاء الشخص تحت الإشراف والمتابعة. كما يخفف هذا النظام من مشكلة الاكتظاظ داخل السجون، ويقلل من النفقات المرتبطة بإدارة المؤسسات العقابية، فضلًا عن دوره في تعزيز فرص إعادة الإدماج الاجتماعي، من خلال تمكين الخاضع له من الاستمرار في العمل أو الدراسة أو الرعاية الأسرية ضمن ضوابط محددة. ومع ذلك، فإن فعالية هذا النظام تظل مرتبطة بوجود بنية تقنية وإدارية دقيقة، وبضمانات قانونية تكفل عدم تحوله إلى وسيلة للمساس غير المشروع بالخصوصية أو فرض رقابة مفرطة تتجاوز حدود الغرض العقابي والإصلاحي]
20 :59]

يتبين من التطور التاريخي للسجون أن المؤسسة السجنية لم تكن مجرد وسيلة قانونية لتنفيذ العقوبة، بل شكلت عبر العصور فضاءً اجتماعياً يعكس طبيعة السلطة وأنماط الضبط الاجتماعي السائدة في كل مجتمع. فمع انتقال السجن من أداة للحجز والعقاب الجسدي إلى مؤسسة إصلاحية حديثة، ظهرت داخله أنماط جديدة

من العلاقات الاجتماعية والقيم والسلوكيات التي تجعل منه مجتمعًا مصغرًا له خصوصيته الثقافية والتنظيمية، ومن الناحية الأنثروبولوجية، فإن هذه الخلفية التاريخية تساعد في فهم سجن الحلة الإصلاحي بوصفه نسقًا اجتماعيًا قائماً بذاته، تتفاعل داخله أدوار النزلاء والإدارة ضمن بيئة لها قواعدها وعلاقاتها اليومية الخاصة، وهو ما يجعل دراسة الحياة داخل السجن لا تقتصر على البناء القانوني للمؤسسة، بل تمتد إلى تحليل أنماط التكيف الاجتماعي والثقافي التي تتشكل داخلها، ومدى انعكاسها على إعادة اندماج النزيل في المجتمع بعد الإفراج عنه.

المبحث الثاني : النظم الحديثة لأنواع المؤسسات العقابية

أنواع السجون

تقسم السجون الى ثلاثة أنواع رئيسية: سجون مفتوحة، وسجون شبه مفتوحة، وسجون مقفلة. ويعد الاتجاه نحو الأخذ بهذا التقسيم الثلاثي للمؤسسات العقابية خطوة أكثر جدة وتطورا من تقسيمها الى مؤسسات شديدة ومتوسطة وضعيفة التحفظ. وهو تقسيم ظل Maximum, medium, minimum security سائدا الى وقت قريب، وكان الملحوظ فيه تغطية جانب واحد من جوانب المعاملة وهو الجانب الخاص بدرجة التحفظ التي يجب أن يخضع لها النزيل، دون اعتبار الجوانب المعاملة الأخرى الأكثر أهمية في عملية اعادة التأهيل.

اولًا: السجون المفتوحة:تعتبر المؤسسات المفتوحة أهم أنواع السجون الخاصة، وينصرف الذهن اليها عند ذكر المؤسسات التخصصية، وجدير بالذكر أن السجون المفتوحة تعد تحولاً في المنظور الأنثروبولوجي للعقاب، حيث تسعى لتجاوز الآثار التدميرية التي تخلفها العزلة التامة على النسيج الاجتماعي للفرد؛ فالعقوبات السالبة للحرية التقليدية تؤدي إلى انتزاع الفرد من بيئته الطبيعية ووضعه في وسط غريب لا يتلاءم مع طبيعته، مما يهدد أواصر العلاقة بينه وبين عائلته ومجتمعه ويخلق فجوة نفسية واجتماعية عميقة تمنعه من التأقلم مع الشريحة الجديدة من المجرمين، ومن منظور القيمة الإنتاجية والوظيفية للإنسان في مجتمعه، تبرز السجون المفتوحة كضرورة لمواجهة تعطيل طاقات الشباب القادرين على العمل، فبدلاً من تحويلهم إلى طاقات مهدرة تزيد من الأعباء الاقتصادية التي تفوق أحياناً مخصصات التعليم الجامعي، يتيح نظام البيئة المفتوحة استغلال قدراتهم في أعمال يدوية تسهم في بناء وتنمية الوطن.[60: 518]

إن هذا النموذج العقابي يعيد تعريف الإصلاح كعملية تهدف إلى الحفاظ على الأمن الاجتماعي وتقليل التكاليف المالية والنفسية الباهظة، ساعياً لإيجاد بدائل أكثر إنسانية تحفظ للفرد كينونته الاجتماعية وتجنبه الانهيار النفسي الناتج عن الفراغ داخل الأسوار التقليدية .وليس أدل على أهمية المؤسسات المفتوحة في التنظيم العقابي من أنها كانت موضوعا للمناقشة في ثلاثة مؤتمرات دولية عقدت في بحر خمس سنين، وأجمعت هذه المؤتمرات على ضرورة التوسع في انشاء هذه المؤسسات لما تتيحه من فرص لإصلاح النزلاء ومنع عودتهم للجريمة مرة أخرى. وهذه المؤتمرات هي: المؤتمر الدولي الجنائي والعقابي الثاني عشر الذي عقد بلاهاي سنة ١٩٥٠، والمؤتمر الاستشاري الأوربي الذي عقد في جنيف سنة ١٩٥٢، والمؤتمر الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين بجنيف سنة ١٩٥٥. ويقيس البعض تقدم النظام العقابي بمدى انتشار هذا النوع من المؤسسات فيه، وتعتبر انجلترا والسويد الرائدتان في هذا المجال، وتسير الهند وسيلان خطوات سريعة للإكثار من المؤسسات المفتوحة وشبه المفتوحة. ويرى مدير مؤسسة شينو المفتوحة الشهيرة أن نسبة النزلاء الذين يودعون في المؤسسات المفتوحة يجب ألا تقل عن 40% من المجموع الكلى، بينما تبلغ نسبة الذين يجب ايداعهم في مؤسسات شبه مفتوحة 35%، ونسبة الذين يودعون في مؤسسات مقفلة 25% فقط.] [61 : 137وعرف مؤتمر لاهاي السجون المفتوحة بأنها المؤسسات العقابية التي لا تزود بعوائق مادية ضد الهرب مثل الحيطان والقضبان والأقفال وزيادة الحراس، والتي ينبع احترام النظام فيها من ذات النزلاء، فهم

يتقبلونه طواعية تقديرا للثقة التي وضعت فيهم ودون حاجة لرقابة خارجية، وأهم ما يميز النظام السائد في هذه المؤسسات أنه يعود النزيل على تقبل المسئولية الذاتية.[62 :127]

ويخلص من توصيات المؤتمرات الثلاث الآنفة الذكر أن المؤسسات المفتوحة تتميز بالخصائص الآتية:

1- يستحسن أن تقع في الريف، ولكن ليس معنى ذلك أن تقام في أماكن منعزلة ونائية، بل يجب أن تكون قريبة من مركز حضري، التسهيل توافر الضرورات التي يحتاجها الموظفون والنزلاء ولتكوين علاقات بين هؤلاء وبين سكان المناطق المحيطة

2- يكلف نزلاؤها بأعمال زراعية عادة، غير أن ذلك لا يقتضي اهمال التدريب المهني والصناعي.

3- لا يتوقف المعيار الذي يختار على أساسه نزلاء هذه المؤسسات على نوع العقوبة الموقعة على الجاني أو مدتها، بل على أساس تقبله للنظام المطبق فيها والتأكد من فاعلية هذا النظام في اصلاح السجين خير من أي نظام آخر. ويستشف ذلك من الاختبارات الطبية والنفسية والطب نفسية والتحقيقات الاجتماعية التي تجرى عن النزيل.[63 :219]وقد تكون المؤسسة المفتوحة عبارة عن مبنى مستقل، يودع بها النزيل بعد فترة ملاحظة أو بعد تمضية مدة معينة في سجن مقفل، ولو أنه يفضل ايداع السجين في المؤسسة المفتوحة مباشرة دون حاجة لا يداعه في سجن مقفل لتجنب الأثر السيئ الذي يترتب على الايداع في مثل هذه السجون، وقد تكون المؤسسة المفتوحة ملحقا مستقلا من سجن من نوع آخر، وتعتبر في هذه الحالة درجة تقدمية Progressive لصالح النزلاء الجديرين بهذه المعاملة تمهيدا للإفراج عنهم[117:64]

وبالرغم من أن فكرة انشاء المؤسسات المفتوحة ظهرت منذ مدة، إلا أن الخبرات المكتسبة أثناء الحرب العالمية الثانية كانت ذات أثر كبير في تطوير نظم هذه المؤسسات، فقد أدت الرغبة في خدمة المجهود الحربي إلى إيداع بعض المحكوم عليهم في أماكن لم تخصص عادة لهذا الغرض، وذلك بقصد تشغيلهم في أعمال تفيد هذا المجهود، كما أن ازدياد عدد المحكوم عليهم زيادة كبيرة نتيجة لاتهام كثيرين بالتعاون مع الأعداء أو لارتكاب جرائم خلقتها ظروف الحرب، أجبر السلطات على ايداعهم في معسكرات ومبان لم تخصص لذلك أصلا، ولم يؤد ذلك الى مضايقات ومشاكل عملية، بل على العكس كشف عن أفضلية المؤسسات المفتوحة في معاملة النزلاء. وفي ذلك يقول سير ليونيل فوكس الذي كان مديرًا لمصلحة السجون الإنجليزية ان المعاملة التي تتم في وسط مفتوح تزيد في فرص تكيف النزلاء وتكون بالتالي أكثر فاعلية في مكافحة الجريمة من المعاملة التي تتم في سجن من الطراز التقليديوإذا كنا بصدد المفاضلة بين المؤسسات العقابية المفتوحة والمغلقة ، فإن ذلك يرتبط بطبيعة البيئة التي تُنتجها كل منهما داخل السجن؛ إذ تسهم المؤسسات المفتوحة في تقليل التوتر والآثار النفسية والجسدية المصاحبة للعزل الصارم، نتيجة تقاربها النسبي مع أنماط الحياة خارجها، وهو ما ينعكس أيضًا على طبيعة العلاقة بين النزلاء والموظفين فتغدو أقل احتقانًا، كما تتميز بانخفاض تكاليفها وندرة حالات الهرب منها، نظرًا لضعف الجدوى العملية للفرار مقارنة بما قد يترتب عليه من مخاطر وعقوبات إضافية، ورغم ما يُثار بشأن تراجع أثرها الردعي، فإن ذلك يتقاطع مع توجهات حديثة تقصر العقوبة على سلب الحرية في حدها الأدنى، ومع ذلك، تميل الإدارات العقابية إلى تفضيل النمط المغلق لما يوفره من انتظام شكلي قائم على الضبط الروتيني والتعليمات المسبقة، في حين يتطلب النمط المفتوح قدرًا أكبر من المرونة والقدرة على التكيف، بما يجعله أقل انسجامًا مع الأطر الإدارية التقليدية. 116] [65:وعلى هدي ما سبق فقد مثلت المؤسسات المفتوحة تحولاً بنيوياً في الفلسفة العقابية الحديثة، حيث تبتعد عن تقنيات العزل التقليدية لصالح نماذج تنظيمية تعتمد على التأهيل الذاتي والاندماج المكاني يتجلى هذا التحول في اختيار المواقع الجغرافية لهذه المؤسسات في المناطق الريفية المتاخمة للمراكز الحضرية؛ وهو اختيار استراتيجي يهدف إلى تسهيل التدفقات اللوجستية وضمان استمرارية الرعاية الاجتماعية والرقابة

اللاحقة على النزلاء بعد خروجهم، ومن الناحية الوظيفية، يعتمد النظام العقابي داخل هذه المؤسسات على إعادة تشكيل الفرد من خلال العمل الإنتاجي، وتحديداً في قطاعات الزراعة والحرف المستقلة، مما يساهم في إعداد النزيل مهنياً للاندماج في سوق العمل أما على الصعيد المعماري، فتتوزع المنشآت حول ساحة مركزية مربعة، وتضم مرافق حيوية مثل المكتبة، ودار العبادة، وقاعات الدراسة، وهي عناصر مادية تهدف إلى تعزيز البعد التعليمي والروحي كبديل عن الجزاءات التأديبية الصرفة.[66 : 117]وفي هذا الاطار من الفهم، تتمتع المؤسسة المفتوحة بطابع معنوي مميز يتمثل في الثقة والشعور بالمسؤولية بدلاً من الاعتماد على القيود المادية كالقضبان والجدران، حيث تتخذ غالباً صورة مستعمرة زراعية لا يحيط بها سور وتتكون من أبنية بسيطة ذات نوافذ وأبواب عادية لا تختلف في مظهرها عن المزارع التقليدية، فهى تعكس ايضًا نمط من التكيف مع الأزمات، والبعد الاقتصادي يكشف السياق التاريخي (مثل ظهورها في سويسرا عام 1891 وتوسعها بعد الحرب العالمية الثانية) عن كيف تتشكل النظم العقابية استجابةً للظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت الحاجة الاستيعابية وتكاليف المؤسسات التقليدية الباهظة دافعاً لتبني هذا النموذج "المنخفض التكاليف" والبسيط في إنشائه، وتعود الجذور التاريخية لهذا النموذج إلى سويسرا عام 1891، حيث تطور لتعزيز البعد التعليمي والروحي كبديل للعقوبات التأديبية الصرفة، ويهدف بشكل أساسي إلى تأهيل النزلاء خاصة الشباب ومن هم من أصول ريفية عبر تدريبهم على الأعمال الزراعية والصناعية التي تؤهلهم للعمل بعد الإفراج، كما تتميز هذه المؤسسات بكونها منخفضة التكاليف، مما يسمح بتطبيق الأفكار الإصلاحية الحديثة بفعالية دون الحاجة لنفقات ضخمة.[67 : 473]وبحسبان ما سبق يمكن قراءة "المؤسسة المفتوحة" كتحول جوهري في ثقافة العقاب، حيث يتم استبدال "العمارة الانضباطية" التقليدية بنموذج يعيد تعريف العلاقة بين الفرد والمكان وبين السلطة والجسد من خلال دعم الرمزية المكانية وكسر الحاجز النفسي، إذ تتخلى المؤسسة المفتوحة عن "المعالم المادية" للسجن التقليدي، مثل القضبان والأسوار العالية، لتتخذ صورة "مستعمرة زراعية" أو أبنية بسيطة ذات طابع ريفي، من الناحية الأنثروبولوجية، هذا التغيير المعماري يهدف إلى محو "وصمة السجن" ودمج النزيل في بيئة تحاكي الحياة الطبيعية، مما يقلل من الفجوة الثقافية بين "عالم السجن" و"عالم الحرية"، ناهيك عن مساهمتها في التحول من الإكراه المادي إلى الانضباط الذاتي حيث يعتمد هذا النظام على مفهوم "الثقة والشعور بالمسؤولية" بدلاً من الرقابة اللصيقة والحراس هذا يمثل انتقالاً في ممارسة السلطة؛ فبدلاً من السيطرة على الجسد بالقوة المادية، يتم العمل على "الذات" من خلال غرس قيم أخلاقية وروحية، وهو ما تصفه بالبعد "التعليمي والروحي" الذي يعمل كبديل للجزاءات التأديبية الصرفة،[467:68] خلاصة القول تمثل المؤسسة المفتوحة محاولة "لأنسنة" العقوبة عبر تحويلها من "عزل مكاني" إلى "تجربة اجتماعية" تهدف إلى إعادة دمج الفرد من خلال العمل والمسؤولية الأخلاقية، بعيداً عن رمزية القضبان التقليدية .

ثانيًا : السجون شبه المفتوحة:تعتبر المؤسسات شبه المفتوحة درجة متوسطة بين السجون المقفلة والمؤسسات المفتوحة. ولا يعني ذلك ضرورة أن يمر النزيل بهذه الدرجات الثلاث، فتخصيص السجون قد يستدعي إيداع السجين في نوع واحد من هذه الأنواع الثلاثة تبعا لحالته وما تتطلبه معاملته. ويودع بهذا النوع من المؤسسات المحكوم عليهم الذين لم تسفر ملاحظتهم عن نتيجة قاطعة تحدد بالضبط المؤسسة الواجب ايداعهم فيها، والذين يقتضي اختيار برامج المعاملة المناسبة لهم وضعهم مرة أخرى تحت التجربة. ويراعى عند إنشاء المؤسسة شبه المفتوحة أن تكون على هيئة أجنحة مستقلة، وتمكن هذه الأجنحة المتعددة من تحقيق قدر من الاستقلال في ادارة المؤسسة، اذ يتمتع رئيس الجناح ببعض الاستقلال حيال الإدارة المركزية للمؤسسة بما يتيح له اضفاء طابع متميز وجو خاص في جناحه يتفق مع خصائص نزلائه، وهو الأمر العسير التحقيق في السجن الذي يتكون من جناح واحد. [69 :192]ويرى انصار هذا النمط انه من اكثر الانظمة السجنية نجاحا لانه يضمن التنفيذ العقابي للمؤسسة السجنية كما انه يحقق الردع الخاص سواء بسواء، كما يمكن تعدد الأجنحة من تشديد الحراسة في بعضها حيث يودع بها النزلاء الذين يخشى من احتمال فرارهم،

بينما تخفف قيود الحراسة في بعضها الآخر إلى حد أن يطبق على بعضها نظام المؤسسة المفتوحة وهكذا يمكن داخل المؤسسة ذاتها، وتبعا لسلوك السجين ولما تكشف عنه معاملته، نقله الى الأجنحة المفتوحة أو اعادته إلى أجنحة الأمن، وإذا كانت المعاملة في المؤسسات المفتوحة تعتمد في المقام الأول على العلاقات المباشرة بين الموظفين والنزلاء مما يتعين معه أن يكون عدد هؤلاء قليلا، فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة للمؤسسات شبه المفتوحة، فان نظام الأجنحة المتعددة يعطى الفرصة لزيادة عدد النزلاء الى حوالي 1500 نزيل، ويتيح وجود فئات مختلفة من النزلاء في المؤسسة شبه المفتوحة الاستفادة من طريقة المعاملة الجماعية التي تقوم على تبادل التأثير المحمود بين المجموعات المختلفة من النزلاء تحت الرقابة الواعية.[108:70]

ثالثًا: السجون المقفلة:تعد السجون المغلقة اول صورة من صور المؤسسات العقابية وتدل تسميتها على صرامة النظام المطبق بداخلها وتشديد الحراسة على نزلائها نظرا لما يتميز به هؤلاء من خطورة على المجتمع، وعلى مر العصور مثل الانتقال المعماري من إيداع المحكومين في القلاع والحصون التاريخية إلى تشييد المنشآت العقابية الحديثة تحولاً في فلسفة السيطرة المكانية، حيث أُزيحت هذه الفضاءات إلى هوامش الجغرافيا بعيداً عن المراكز الحضرية لضمان كفاءة وظيفتها الإقصائية، وتتجلى هذه السلطة في هندسة "المكابح" القطرية التي تجعل من جسد السجين موضوعاً للملاحظة الدائمة من مركز سيطرة مهيمن يختزل الأنشطة الحيوية في نقطة رؤية واحدة، أو في صرامة "الدهاليز المتقاطعة" التي تُقيد حركة العابرين داخل ممرات حتمية تجعل من التنقل فعلاً خاضعاً لرقابة مجهرية، إن هذا التوظيف للمجال المعماري، سواء في امتداده الأفقي أو في تنظيمه الرأسي القائم على عزل الطوابق، يشكل الجيل الأول للمؤسسة السجنية التي أعادت تعريف العلاقة بين الجسد والفراغ، محولةً المكان إلى أداة تقنية لضبط السلوك البشري. :216] [71وقد قامت هذه المؤسسات على اساس أن النزلاء افراد خطرون مما يستوجب ابعادهم وعزلهم عن المجتمع ويغلب على المعاملة هنا طابع الحزم والشدة وهناك اهتمام كبير للتحفظ على النزلاء واستخدام العقوبات التأديبية المتنوعة في معاملة المخالفين للنظام، ولا تزال السجون المقفلة هي النوع الغالب في المؤسسات العقابية، بل أن كثيرا من البلاد لا تعرف الا هذا النوع، وإذا كانت غلبة هذه المؤسسات تدل على استمرار التمسك بالأفكار العقابية التقليدية، الا أن هذه الغلبة ليست قاصرة على البلاد الأقل تطورًا، فإن بعض البلاد التي بلغت درجة عالية من التقدم، كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لا يزال النظام العقابي فيها يتميز بزيادة عدد السجون المقفلة، وأكثرها سجون ضخمة ذات سعة كبيرة[315:72]

أولا :التوصيات

1- توصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة أنثروبولوجية واجتماعية أعمق في دراسة السجون، تتجاوز الاقتصار على المؤشرات الإحصائية أو الأمنية، نحو تحليل الحياة اليومية للنزلاء والعاملين باعتبارها مصدرًا أساسيًا لفهم البنية الحقيقية للمؤسسة السجنية، وما تنتجه من ثقافات فرعية وأنماط تنظيم غير رسمية.

2-من المهم تطوير البرامج الإصلاحية داخل السجون بحيث تراعي وجود البنية الاجتماعية غير الرسمية التي تنشأ بين النزلاء، والعمل على فهم آلياتها بدل تجاهلها، وذلك لضمان فاعلية أكبر لهذه البرامج وتقليل الفجوة بين الخطاب الإصلاحي والممارسة الفعلية داخل المؤسسة.

3-توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج الدعم النفسي والاجتماعي للنزلاء، خاصة في ظل ما أظهرته النتائج من انتشار العنف والضغط النفسي والعزلة، بما يسهم في تخفيف حدة التوتر وتحسين القدرة على التكيف مع الحياة السجنية.

4-من الضروري تحسين بيئة العمل داخل السجون من خلال دعم العاملين ماديًا ومعنويًا، وتوفير التدريب اللازم للتعامل مع الظواهر المعقدة مثل العنف والصراعات الداخلية، لما لذلك من أثر مباشر على كفاءة الأداء واستقرار المؤسسة.

5-توصي الدراسة بوضع آليات أكثر فاعلية للحد من الاقتصاد غير الرسمي داخل السجن، بما في ذلك ظواهر تعاطي المخدرات والتبادل غير المشروع، من خلال تعزيز الرقابة مع توفير بدائل تنظيمية تلبي بعض الاحتياجات الأساسية للنزلاء بشكل رسمي ومنظم.

ثانياً: المقترحات

١. إدخال برامج إعادة تأهيل اجتماعي تدريجي للنزلاء قبل الإفراج عنهم، تساعدهم على الاندماج في المجتمع وتقليل احتمالية العودة للجريمة.
٢. إنشاء برامج دعم نفسي مستمرة للنزلاء، تهدف إلى التخفيف من الضغوط والانفعالات التي قد تؤدي إلى العنف أو السلوكيات المنحرفة.
٣. تفعيل أنشطة تأهيلية ومهنية داخل السجن تساعد النزلاء على استثمار وقتهم بشكل إيجابي وتقليل الانخراط في العلاقات السلبية.
٤. تدريب العاملين داخل السجون على مهارات إدارة الصراع والتواصل الفعال، بما يسهم في تقليل العنف وتحسين بيئة العمل.

المصادر :

[1] ابن منظور، محمد بن مكره، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1414،3ه:3/89.
[2] ابراهيم مصطفى واخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة،(د. ط)،1/133.
[3] الحفني ، عبد النعم ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة ، مكتبة مدبولي ، ط3 : 2000 ،
[4] حكيم بو عمامة ، جودة الحياة المفهوم والابعاد دراسة تحليلية ، مجلة العلوم النفسية والتربوية ،
[5] https://www.google.com/search?q

[6] ابن منظور ، لسان العرب، ، دار صادر للنشر ، بيروت ، ط3، ج6، 1994

[7] المصدر السابق ،ج ٦

[8] ابن نجيم المصري ، البحر الرائق ، دار الكتاب الإسلامي ، ط2 ،ج5 ،القاهرة ، 1893

[9] أيوب بن موسى الحسين الكفوي الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،مؤسسة الرسالة للنشر ،بيروت ، ج4 ،ط2، 1998

[10] نجم الدين النسفي ، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، دار النفائس للنشر ،ط1 ،عمان – الأردن ، 1995

[11] مؤسسة الشيخ تقي الدين النبهاني ، مفاهيم سياسية لحزب التحرير ،دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط4 ، 2005

[12]الشريك، مصطفى، تأهيل المساجين بمؤسسات إعادة التربية، الجريمة والانحراف، دراسة منشورة، 2008

[13] حامي، سوسن، تأهيل السجين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية (غير منشورة، جامعة المنار، تونس،2006

[14]العيساوي، منى النظام الجديد للسجون في تونس، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في قانون الأعمال (غير منشورة)، جامعة الوسط، تونس، 2002

[15]ابن منظور، لسان العرب، ج7
[16]أحمد طاهر الزاوي، ترتيب القاموس المحيط، ج2، ط4، دار العالم الكتب الرياض، 1996،

[17]شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا، ط1، الكويت، جامعة الكويت، 1981.

[18] المعلم البطرس البستاني، دائرة المعارف الإسلامية، ج9، مطبعة الأدبية، بيروت، 1887
[19] القرآن الكريم، سورة يوسف (عليه السلام) الآيات 25، 32.
[20][1] - قانون السجون العراقي رقم (16) لسنة 1936، المطبعة الحكومية، بغداد
[21] شحاتة صيام: النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية الى مرحلة ما بعد الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع،

[22] سمر السيد عوض: التواصل الاجتماعي وقبول الآخر في الفضاءات الاجتماعية المتعددة، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة دمياط، مصر، 2021،
[23]وجيه الشيخ: المنظور الجديد للتفاعلية الرمزية في دراسة الظواهر الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية، مج14، ع1، المعهد العالي للعلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 1998،

[24] فاطمة الزهراء كشرود: نظرية التفاعلية الرمزية ونظرية الحتمية القيمية حدود الانتقاء ونقاط الالتقاء، مجلة الحكمة للدراسات الاتصالية، ع24، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021،
[25]عبد الباسط عبد الله قويطين العزام: الذات والهوية الاجتماعية: تطبيقات في منظور التفاعلية الرمزية، مجلة كلية الآداب، ع61، ج1، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، مصر، 2012
[26] عزت قرني: الذات ونظرية الفعل، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001
[27] مارية القمص نصيف إبراهيم: علم الاجتماع ودراسة الحياة اليومية، مصدر سابق
[28]اكدي حسن: السجن والسجناء خلال القرن التاسع عشر، مركز التاريخ العربي للنشر، المغرب، 2024،
[29] أيمن سليمان خالد التميمي: السجون في العصر العباسي (١٣٢ ٣٣٤هـ /٩٤٥م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م

[30]على محمد جعفر: علم العقاب، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، (د.ت)، ص ١٣٨. محمود نجيب حسني علم العقاب، ط ٢، القاهرة، دار النهضة العربية .١٩٧٣م
[31] ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود وآخرون، دار الجيل للنشر والتوزيع، ج ٢، مج ١، بيروت، 1988،
[32] حماد فرحان المحمدي: احوال السجون والسجناء في العراق في ولاية الحجاج الثقفي ، مجلة المؤرخ المصري، ع53، جامعة القاهرة، كلية الاداب، يوليو2018
[33] أيمن سليمان خالد التميمي: السجون في العصر العباسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة الاردنية، الاردن، 1997
[34] ابن منظور: لسان العرب مادة ثوا

[35] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمد (ت ٨٢٥هـ): الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، تحقيق على عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٩٨م
[36] جواد على: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار الساقي، بيروت، 2001،
[37] ابو محمد عبد الملك بن هشام : السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت،1991، ج ١

[38] احمد بن يحيى البلاذري: فتوح البلدان، دار الهلال، بيروت، 1988
[39] الأصفهاني، أبو الفرج (ت ٣٦٥هـ): الأغاني، ج ١، تحقيق سمير جابر، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م
[40] بهنام رمسيس، النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، طبعة ثالثة منقحة، الإسكندرية، 1997
[41] خضر عبد الفتاح، تطور مفهوم السجن ووظيفته، بحث مقدم للندوة العلمية حول السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1984
[42] محمد اغربي: الأثر السلبي لظاهرة اكتظاظ السجون: دراسة تقيمية على ضوء الأسباب الموضوعية والمعطيات الإحصائية، المجلة المغربية للدراسات، ع6، مايو2011.
[43] سليمان عبد النعم، أصول علم الإجرام والجزاء، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت،1996
[44] سليمان سليمان عبد الله، النظرية العامة للتدابير الاحترازية دراسة مقارنة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990
[45]محمد فارح: مفهوم السجون بين الحقيقة والتمثلات النمطية، المجلة الإلكترونية لنشر الأبحاث، مج6،ع25، 2025
[46] علي محمد جعفر: السجون وسياسة تطوير وظائفها الإصلاحية: دراسة مقارنة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الأمن والقانون، مج8، ع2، أكاديمية شرطة دبي، يوليو 2000
[47] اكدي حسن: السجن والسجناء خلال القرن التاسع عشر، مركز التاريخ العربي للنشر، المغرب،
[48] اليوسف عبد الله عبد العزيز، واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية، بحث مقدم للندوة العلمية حول النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999
[49] سليمان عبد المنعم، مرجع سابق
[50] محمود نجيب حسني، علم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016،
[51] أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018،
[52] عوض محمد، النظم العقابية الحديثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،
[53] محمد زكي أبو عامر، أصول علمي الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017
[54] عمر خوري، السياسة العقابية الحديثة والتطور التكنولوجي في المؤسسات الإصلاحية، دار الثقافة، عمان، 2022
[55] عبد القادر القهوجي، علم العقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2020.
[56] محمد سعيد نمور، أصول الإجراءات الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
[57] عبد الفتاح الصيفي، أصول علم الإجرام والعقاب، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2019،
[58] حسني عبد الرحمن، السياسة الجنائية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020
[59] محمد صبحي نجم، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2018
[60] -1 Council of Europe, Electronic Monitoring: Recommendation CM/Rec(2014)4, [65] Strasbourg, 2014.
[61]أحمد ضمد جاسم محمد: الاساليب الحديثة لتنفيذ العقوبات السلبة للحرية ، مجلة الكوفة للعلوم، مج18،ع3، جامعة الكوفه، العراق، 2025
[62] أعمال المؤتمر الدولي الجنائي والعقابي الثاني عشر، لاهاي، المجلد الرابع

[63] يسر انور علي ، امال عثمان : علم الاجرام والعقاب، القاهرة، 1981
[64]عبد الله عبد الغني غانم: العقوبة والمؤسسات العقابية، مجلة الفكر الشرطي، مج7، ع1، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 1998،
1- J. Dupréel, "Les prisons sans barraux", Aspects de l'action péniten-tiaire en BelgiqueNivelles, 1956,.
1- Open prisons in The United Kingdom, United Nations Publications,1954 ,P. 11.]
65]
1-Dupréel ، Op. cit ،
[66]اسعد عبد الحميد: انواع ونظم السجون: على ضوء قانون السجون 2010، مجلة العدل، س13، ع34، وزارة العدل، المكتب الفني، ديسمبر2011
[67] محمود نجيب حسني: المؤسسات العقابية المفتوحة، المجلة الجنائية القومية، مج9، ع1، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر، 2004،
[68] يمكن الرجوع الى محمود نجيب حسني : المؤسسات العقابية المفتوحة، مصدر سابق
.
[69] حسن اسماعيل عبيد: انواع السجون وعلاقتها بأساليب المعاملة العقابية، مجلة الفكر الشرطي، مج5، ع2، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، سبتمبر1996.
[70] اسعد عبد الحميد : انواع ونظم السجون : على ضوء قانون السجون 2010، مصدر سابق
[71] عبد الله عبد الغني غانم : العقوبة والمؤسسات العقابية، مرجع سابق،
[72] منير بوراس: تطور نظم المؤسسات العقابية، مجلة العلوم وافاق المعارف، مج2، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، ديسمبر2022،